قمة البريكس 2023
ومواجهة السيطرة الاقتصادية الأمريكية

ا.م .د .ايناس ضياء مهدي
قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية -جامعة جيهان

BRICS

المقدمة

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين جدلًا واسعًا، ليس فقط في الأوساط الأكاديمية الأمريكية والغربية، بل والعربية أيضًا، حول مستقبل القوة الأمريكية ودورها في نظام ما بعد الحرب الباردة الذي بدأ في تشكيل ملامحه مع نهاية الثمانينيات وانهيار الاتحاد السوفيتي، وارتكز هذا الجدل بالأساس على التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأمريكية من ناحية، والتحولات والتغيرات التي لحقت بالنظام الدولي من ناحية أخرى، حيث بدأت تساؤلات تتمحور حول مستقبل قُطبية النظام الدولي؛ هل سيكون ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة والصين مثلًا، أم متعدِّد الأقطاب، أم لا قطبيًّا تتساوى فيه نفوذ الدول الكبرى مع المؤسسات الدولية والتكتُّلات الإقليمية، ناهيك بالطبع عمَّا دار من جدل حول مآل وضْع "الجنوب"، المعروف خلال الحرب الباردة بالعالم الثالث، وتداعياته على النظم الإقليمية وعبر الإقليمية.

وفي الوقت الذي ظهر فيه هذا الجدل حول مستقبل النظام الدولي وشكله وتداعياته على النُّظم الإقليمية وعبر الإقليمية، نشأ تجمُّع اقتصادي دولي يسمَّى "البريك "في عام 2009، يتألَّف بدايةً من أربع دول وهي :روسيا، والبرازيل، والهند، والصين، ثم انضمت جنوب أفريقيا إليه عام 2010ليصبح اسم التكتُّل "البريكس"، وهو بذلك يضمُّ "اقتصاديات ناشئة "و"قوى صاعدة "بل ويعكس"تنوُّعًا حضاريًّا) "الحضارات الآسيوية واللاتينية والأفريقية والأوروبية (ويحمل أنساقًا فكرية ورؤى استراتيجية مؤثِّرة في النظام الدولي، حيث تسعى هذه الدول نحو بناء إطار جديد في العلاقات الدولية، يُعرف بمصطلح الشراكة /العلاقات الإقليمية ؛ من خلاله تمارس الأطراف تفاعلاتها وتسْعى لتحقيق تطلُّعاتها الثنائية والإقليمية والدولية، ومن ثم توحيد بلدان من مناطق متنوعة لديها أهداف مشتركة من أجل تغيير قواعد الهيمنة الغربية-الأمريكية على التوازن العالمي.

نبذة عن تكتل البريكس وتطوراته

ظهر مصطلح تجمع بريكس إلى النور منذ أكثر من عقدين وتحديدًا في 30نوفمبر عام 2001؛ والتي تعد الإشارة الأولية إلى مصطلح BRICالمقدمة من قبل جيم أونيل، الاقتصادي والرئيس السابق لشركة جولدمان ساكس لإدارة الأصول [5]في الورقة البحثية تحت عنوان "Building Better Global Economic BRIC's"كجزء من إعداد نموذج اقتصادي يساعد في التنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية العالمية على مدى الخمسين عامًا التالية، والذي تكهَّن فيه أن الدول الأربع)البرازيل وروسيا والهند والصين (ستكون الأسرع نموًّا عالميًّا على المستوى الاقتصادي، ومن المتوقَّع أن تلعب دورًا بارزًا على الساحة الدولية .وبعد مرور خمس سنوات، دعا بوتين إلى عقد الاجتماع الوزراي الأول لدول "البريك "في إطار المجموعة الاقتصادية للقوى الصاعدة لتوسيع التعاون متعدِّد الأطراف في 20سبتمبر .[6]2006وبعد عدَّة مداولات حدث الاجتماع الأول على مستوى قادة الدول يوم 16يونيو 2009في مدينة يكاترينبورج الروسية، وقاموا برفع درجة تعاون دول "بريك "إلى مستوى القمة، ومن ثم دُشِّنَ تكتُّل البريك بشكل رسمي، وذلك قبل انضمام جنوب أفريقيا في .2010

ويبدو أن ما حدث على أرض الواقع خلال العقد الماضي يتَّجه نحو دعم توقُّعات أونيل؛ فمع انضمام جنوب أفريقيا إلى تكتُّل البريكس، غيَّرت المجموعة اسمها إلى كلمة "بريكس"عوضًا عن "بريك "في القمة الثالثة للمجموعة التي عُقدت في 14أبريل 2011في الصين، وقد أصبح هذا التكتُّل في عام 2023يمثِّل في جملته حوالي 21%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و 18%من التجارة العالمي[7]، ويسْهم في نحو 50%من معدَّلات نمو الاقتصاد العالمي، و 40%من إجمالي سكان العالم و 30%من مساحة الأراضي في العالم .[8]فضلًا عن أن جميع دول البريكس أعضاء في المؤسسات الدولية والمؤسسات متعدِّدة الأطراف الرئيسية، مثل منظمة التجارة العالمية[9]، والأمم المتحدة، ومجموعة العشرين G20، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ .ومَثَّلَ التعهُّد الجماعي لدول البريكس في قمة مجموعة العشرين (G20)في لوس كابوس بالمكسيك لعام 2012بالمساهمة بمبلغ قدره 75مليار دولار لمنع انتقال أزمة منطقة اليورو إلى السوق العالمية، دليلًا على أهمية هذه المجموعة للاقتصاد العالمي

ومن هنا تأتي توقعات انخفاض هيمنة الدولار بدايةً من تصاعد الصين الاقتصادي ودول شرق آسيا، وإعلان روسيا شراء بترولها وغازها بالعملة الروسية من قبل "الدول غير الصديقة "في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية وفرض العقوبات الغربية عليها، هذا فضلًا عن ما قامت به الصين من اتخاذ خطوات نحو شراء الطاقة باليوان بدلًا من الدولار، وما فعله البنك المركزي الهندي بوضع وبدء تنفيذ آلية لتسوية ديون الهند بالروبية، وإنشاء شبكات لتسوية المدفوعات بين دول شرق آسيا)من خلال عملاتهم(، وقد بدأت دول البريكس في الاعتماد الكامل على عملاتها المحلية في تسوية التجارة البينية لدول التكتل .[29]وتعد مذكرة التفاهم الموقعة بين البرازيل والصين لتسوية المعاملات التجارية البرازيلية مع الصين باليوان الصيني، واعتزام انضمام البرازيل لنظام الربط المصرفي الصيني البديل عن نظام سويفت هو خير دليل على اتجاه أطراف عديدة في التفكير نحو إيجاد بديل لهيمنة الدولار.

وتشير الصفقة النفطية الأخيرة المنعقدة في أغسطس 2023المعتمدة على الروبية بين الهند والإمارات العربية المتحدة ليست تحديًا لاتفاقية البترودولار التي سادت منذ عام 1973فحسْب، بل تُعَدُّ إشارةً إلى أن أكبر مصدِّري ومستوردي السلع في العالم يسْعون نحو تقليل اعتمادهم على الدولار[]

وقد دعا الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا في أبريل 2023 الدول النامية إلى العمل نحو استبدال الدولار الأمريكي بعملاتهم الخاصة في التجارة الدولية، مساندًا جهود بكين لإنهاء هيمنة الدولار على التجارة العالمية. وفي بداية زيارته الرسمية الأولى إلى الصين منذ توليه المنصب في يناير 2023، دعا لولا إلى أن تقوم دول مجموعة "بريكس بإيجاد عملة بديلة خاصة بهم للاستخدام في التجارة، قال لولا في خطاب ألقاه في البنك الجديد للتنمية في شنغهاي، "لماذا يجب على جميع البلدان أن تعتمد على الدولار لعقد صفقاتها التجارية؟ لماذا لا يمكننا الاعتماد على عملاتنا الخاصة؟"[32].

وعلى الرغم من امتلاك مجموعة دول البريكس الكثير من نقاط القوة، باعتبارها مجموعة دول غير غربية تحاول خلق نوع من الاستقلالية عن هيمنة النظام الغربي، فإنه الكثير من التحديات والصعوبات تواجهها وتعيق من طموح موازنتها للقوى الغربية، مثل تكوين عملة موحدة منافسة للدولار، وعلى رأس هذه التحديات النزاعات والتنافسات القديمة بين الدول الأعضاء في البريكس التي لم تختفِ بعد نشأة المجموعة، سواء بين روسيا والصين المتجاورتين، أو بين الصين والهند[33]، فالهند عضو رئيس في الحوار الأمني الرباعي Quad**الموجَّه بشكل أساسي تجاه بكين، كما أن العلاقات الأمريكية الهندية قد شهدت تحسُّنًا غير مسبوق يصل لمستوى "التحالف الاستراتيجي."

في إطار الحديث عن العلاقات الأمريكية الهندية، ينبغي الإشارة إلى ما تمَّ الإعلان عنه على هامش قمة مجموعة العشرين التي عُقدت في مدينة نيودلهي الهندية في 9-10سبتمبر 2023، وهو مشروع الممرّ الاقتصادي العابر للقارات الذي تمَّ بموجب مذكرة تفاهم وقَّع عليها كل من الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي وولي العهد السعودي محمد بن سلمان الذي أعلن عن المشروع .وسيمتدُّ الممرُّ المقترح من الهند إلى الإمارات العربية المتحدة عبر بحر العرب، ثم يعبر المملكة العربية السعودية والأردن وإسرائيل قبل وصوله لأوروبا .وسيشمل المشروع أيضًا كابلًا بحريًّا جديدًا وبنية تحتية لنقل الطاقة، ويهدف المشروع إلى إنشاء خطوط للسكك الحديدية، وربط الموانئ البحرية، لتعزيز التبادل التجاري وتسهيل مرور البضائع .[34]ويُنظر لهذا المشروع من قبل بعض المحللين كوسيلة للتصدِّي للتأثير الصيني المتزايد في المنطقة، في وقت يعزِّز فيه الشركاء العرب التقليديين لواشنطن، كالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، علاقاتهم مع الصين والهند ودول آسيوية أخرى.

أمَّا جنوب أفريقيا فلديها علاقات عميقة مع الغرب ولا يمكن أن تدخل في تحدٍّ مباشرٍ معه، وقد بدا ذلك جليًّا حينما طلبت من الرئيس بوتين عدم حضور قمة البريكس 2023بسبب مذكرة التوقيف الصادرة ضدَّه من المحكمة الجنائية الدولية.[35]

وأما الصين، فعلى الرغم من أنها تتبنَّى نموذج ما يسمَّى "السلام التنموي [36]"الذي يركِّز على أولوية التنمية على الإصلاح السياسي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وعلى الديمقراطية السياسية؛ فتعزيز مصالحها الاقتصادية يأتي على رأس أولويات سياستها الخارجية من خلال استكمال مشروعها الخاص "الحزام والطريق"، إلا أن أنها تعتمد بشكل أساسي على الأسواق الغربية في تسويق منتجاتها؛ فهي لا تستطيع أن تنْسلخ تمامًا عن الغرب.

مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والخليج العربي وأوروبا

تم إطلاق الخطة على هامش قمة مجموعة العشرين في نيودلهي

سيمتد الممر المقترح عبر بحر العرب من الهند إلى الإمارات العربية المتحدة

من المقرر أن يعبر السعودية والأردن وإسرائيل قبل أن يصل إلى أوروبا

يشمل المشروع أيضاً كابلاً بحرياً جديداً وبنية تحتية لنقل الطاقة

فوائد المشروع

- سيوفر فرصاً لا نهاية لها للدول المعنية
- سيجعل التجارة وتصدير الطاقة النظيفة أسهل بكثير
- سيمد الكابلات التي تربط المجتمعات بشكل أفضل

:24

ـالنسبة لروسيا، نجد أنها تعتمد اقتصاديًّا على مبيعات الطاقة لأوروبا، وتُعاني في الوقت الحالي من عقوبات غربية لم يسْبق لها مثيل، الأمر الذي يفرض عليها المزيد من العزلة التي تقوِّض من قدراتها الاقتصادية، وهو الأمر الذي تحاول تجاوزه بمبادرات عديدة.

وقد صرَّح وزير مالية جنوب أفريقيا أن اقتراح إنشاء عملة خاصة بمجموعة بريكس للقوى الناشئة للحدِّ من اعتمادهم على الدولار لم ولن يكون قيد الدراسة الجادَّة[37]، وقد رأى الاقتصادي جيم أونيل، وهو أول من صاغ مصطلح "بريكس "كما أشرنا في بداية التقرير لوصف مجموعة الدول الأربع، قبيل انعقاد قمة البريكس 2023، بأن المجموعة لم تحقِّق أيَّ تقدُّم جوهري منذ تأسيسِها، وهو يعتبر فكرةَ إنشاء عملة مشتركة "غير واقعيَّة "إلا إذا حدث تحالف بين الصين والهند .[38]وتجْدر الإشارة إلى أن استلهام تجربة الاتحاد الأوروبي يكشف عن استغراق إنشاء عملة اليورو الكثيرَ من الوقت -تُقَدَّرُ تقريبًا بحوالي عقد كامل -وتطلَّب القيام بالعديد من الإجراءات الاقتصادية داخل الدول الأوروبية، وداخل المجموعة الأوروبية ككل.

وتواجه مجموعة بريكس تحديًا من نوع آخر، فقد عزَّز التراجع الاقتصاديُّ في غالبية الدول الأعضاء من عدم التوازن داخل المجموعة، ومن ثم إحكام سيطرة الصين على هذا التكتُّل وانتقال ميزان القوة لصالحها؛ فجميع الأعضاء يستفيدون من مجموعة بريكس لتحقيق مصالحهم الاقتصادية الخاصة ولتجنُّب العُزلة أثناء اتخاذ القرارات في سياستهم الخارجية، إلا أن الصين تستخدم نفوذَها المتنامِي داخل المجموعة بُغية تحسين وضع أسواقها واستثماراتها في السوق العالمي، من خلال عملية تحدِّيها السياسي والعسكري والاقتصادي للهيمنة الأمريكية، ولعل هذا يبرر صعود بعض المبادرات -كالحوار الأمني رباعي الأطراف -"Quad"والمشروعات -كمشروع الممر الاقتصادي الذي يربط بين الهند والخليج ودول أوروبا -لكبْح جماح النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة

الامتيازات الاقتصادية لمجموعة بريكس

تسعى مجموعة البريكس نحو ضم المزيد من الأعضاء في سبيل توطيد مكانتها وقوتها في الساحة الدولية، وقدمت العديدُ من الدول طلبَ الانضمام إلى التكتُّل، وقد تمَّ الإعلان عن قبول 6دول كأعضاء دائمين في قمة البريكس 2023بداية 1يناير 2024وهم :الأرجنتين، والسعودية، ومصر، والإمارات، وإيران، وإثيوبيا، لتحمل اسم بريكس بلس)بريكس(+، على غرار مجموعة أوبك بلس)أوبك(+، وربما من الأمور القليلة التي تجمع تلك الدول الستة هو رفضهم للعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا .

ومن أهم المزايا التجارية التي يقدِّمها تكتُّل البريكس للدول الأعضاء هو تطوير التجارة الإلكترونية بين الدول ونقل الخبرات التقنية في بعض القطاعات، والاشتراك في اتفاقيات التجارة الحرة والتي تساعد في وضع معايير مشتركة للمنتجات، وإزالة الحواجز أمام دخول الأسواق الجديدة، وتشجيع التعاون الجمركي، وأخيرًا الوصول إلى أسواق جديدة وزيادة الروابط المؤسسية بين البريكس والتجمعات الدولية الأخرى كمنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة جنوب آسيان للتعاون الإقليمي[11].

وساعدت هذه المزايا في زيادة حصص الدول الأعضاء في التبادل التجاري والاستثماري؛ فقد ارتفعت قيمة التجارة البينية بين دول البريكس إلى 162مليار دولار أمريكي في عام 2022، وتضاعفت تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية إلى دول المجموعة من 84مليار دولار في عام 2001إلى 355مليار دولار في عام 2021، وفقًا لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت حصة تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة البريكس من إجمالي التدفُّقات العالمية من 11% في 2001إلى 22%في 2021

وتأتي كلُّ تلك الخطوات اتِّساقًا مع مطالبة البريكس بتحقيق احتياجات بلدان الجنوب، والتي تؤكِّد بشكل أساسي على ضرورة استغلال التحوُّل في التوازنات الجيوسياسية لتبنِّي سلوك غير تمييزي تجاه البلدان النامية، خاصة فيما يتعلَّق بجولات الدوحة للتنمية، ومفاوضات تغيُّر المناخ .[19]إلا أن هناك اعتقادًا مشتركًا بين المحلِّلين الغربيِّين إلى التقليل من دور بنك التنمية الجديد وعدم اعتباره تحدِّيًا فعليًّا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ وذلك نظرًا لقلَّة رأسماله Capital-baseمقارنةً برأسمال البنك الدولي الذي يبلغ 232مليار دولار و 165مليار دولار للبنك الآسيوي للتنمية .ومع ذلك، فإن إنشاؤه يشير إلى تزايد الاستياء بين الدول النامية من السياسات التي تهيمن عليها الولايات المتحدة والتي يُطبقها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[20]

وبالنظر إلى الدول الخمس أنهم لا يزالون أعضاء في البنك الدولي ومقترضين أيضًا .ويمكن رسم ملامح الاختلاف بين البنكين من خلال تحليل نمط المشاريع التي يموّلها بنك البريكس، ولكن من السابق لأوانه تحديد ما إذا كان نمط التمويل سيختلف بشكل ملحوظ عن ما يقدّمه البنك الدولي .ويرى بعض المحللين أنه لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن بنك البريكس يقدم بديلًا عن البنك الدولي، لأن كلا البنكين يعملان في إطار نفس قواعد النظام العالمي؛ حيث إن أعضاء كلٍّ من بنك بريكس والبنك الدولي؛ يركزون على تحقيق نفس الهدف، وكلاهما يستخدم نفس نظام رأس المال المدفوع ورأس المال القابل للسداد Paid in and callable capital، إلا أنه لم تظهر حتى هذه اللحظة مؤشرات تفيد بأن بنك البريكس سيخلق تحوُّلًا جذريًّا في فلسفة تمويل التنمية عن ما تتبعه مؤسسات التمويل التقليدية.[21]

وبعيدًا عن مدى تشابه أو اختلاف بنك البريكس عن البنك وصندوق النقد الدوليين، فإن تكتُّل البريكس يمتلك مقومات القوة التي تؤهِّله للقيام بدور فاعل على الساحة الدولية، وتتمثَّل أهم نقاط القوة في تنوُّع اقتصادات أعضائه؛ فمثلًا اقتصاد البرازيل قائم على الزراعة وتعد أكبر مصدر للفول الصويا، أما روسيا فتعد مصدرًا رئيسيًّا للطاقة وأكبر مصدر للقمح في العالم، والهند لديها قدرات تكنولوجية فائقة وتمتلك طبقة متوسطة متنامية وأكبر مصدر للأرز؛ فيضم هذا التكتل ثلاثة من منتجي الغذاء الرئيسيّين الأربعة في العالم وهم روسيا والبرازيل والهند، وأصبحت الصين قوة تصنيعيَّة واعدة، وتعدُّ جنوب أفريقيا دولة واعدة في قطاع التعدين .[22]وعلى الرغم من وجود تلك المقومات؛ فإن هناك العديد من التحديات والعوائق التي قد تحول دون تحقيق مجموعة البريكس ما ترنو إليه، وهو ما سيتم مناقشته في القسم التالي من هذا التقرير.

تحدي هيمنة الدولار وإمكانية إنشاء العملة البديلة المشتركة لدول البريكس

تعود هيمنة الدولار على النظام النقدي العالمي إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث تمَّ التوصُّل إلى اتفاقية بريتون وودز في عام 1944والتي تمَّ بموجبها إنشاء مؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتنظيم النظام النقدي العالمي، واعتماد الدولار الأمريكي كعملة احتياطي نقدي عالمي مستندًا على قاعدة الذهب، بحيث يساوى كل 35دولارًا أوقية واحدة من الذهب .وقد تمَّ اتخاذ هذا الإجراء في محاولة لتحقيق استقرار اقتصادي عالمي بعد الحرب العالمية الثانية التي أثرت سلبًا على اقتصاديات الدول الأوروبية؛ حيث لم تَعُدْ عملات تلك الدول مثل الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي قادرة على الاستناد إلى معيار الذهب .وبموجب هذه الاتفاقية، تم ربط قيم عملات الدول الأخرى بالدولار الأمريكي، ووضعت سياسة نقدية تهدف إلى الحفاظ على استقرار أسعار الصرف والتقليل من تقلُّبات قيم العملات مقابل الدولار .وتم تحديد نسبة 2% صعودًا أو هبوطًا مقابل الدولار، وأيضًا تمَّ تعزيز دور الدولار الأمريكي في التجارة الدولية.[23]

وفي عام 1971، حدث ما بات يُعرف بصدمة نيكسون Nixon Shockعندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون من جانب واحد قرارًا بكسر قاعدة الغطاء الذهبي وفك الارتباط بين الدولار الأمريكي والذهب، وهو ما عُرف بنهاية نظام بريتون وودز، وذلك لارتفاع عجز ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تمويل حربها على فيتنام .[24]زاد هذا الإجراء الدعم الأمريكي لقوة الدولار وزيادة تأثيره على النظام النقدي العالمي، وتمكَّنت الولايات المتحدة من تعزيز سيطرتها على النظام النقدي العالمي بفضل قوتها الاقتصادية ودورها في تجارة النفط . ونتيجة لذلك، أصبح الدولار الأمريكي يمثِّل في عام 2000نسبة تصل إلى 80٪ من معاملات التجارة الدولية واحتياطيات النقد الأجنبي للدول.[25]

أما في الوقت الحالي، فتكمن خطورة هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي حينما يتم استخدامه كسلاح ووسيلة من وسائل فرض العقوبات؛ فمع إعادة فرض إدارة ترامب عقوبات مالية أُحادية الجانب على إيران[26]، ومصادرة نصف احتياطيات روسيا من النقد الأجنبي في أعقاب حربها على أوكرانيا مؤخَّرًا أثناء إدراة بايدن، ومع تزايُد المديونية الخارجية بالدولار لدول الجنوب، يُعاد الحديث عن سلطة الدولار المسلَّح Weaponized Dollar، الأمر الذي أثار القلق في نفوس الدول التي ليست على وفاق مع الولايات المتحدة أو التابعة لها اقتصاديًّا؛ فالوضع الخاص للدولار كعملة رئيسية في العالم يمنح الولايات المتحدة قوة فرض عقوبات لا تُضَاهَى، نظرًا لأن امتلاك الدولارات ضرورة للشركات متعدِّدة الجنسيات والمؤسَّسات المالية، حيث تستأثر الولايات المتحدة بسلطة فرض عقوبات بشكل منفرد عن طريق منع الوصول إلى الدولار سواء كانت الفئة المستهدفة دولةً أو شركةً أو فردًاوقد تباينت الآراء حول مستقبل هيمنة الدولار على العالم، فوفقًا لمؤشر قوة العملات، يعتبر الدولار هو أقوى عملة دولية، يليه اليورو، ثم الجنيه الإسترليني، يتبعه اليوان الصيني بعد إضافته ضمن الاحتياطي الدولي في حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، كما يعد العملة الدولية الرئيسية في التجارة الدولية والتي وصلت إلى 80%تقريبًا من حجم التبادل التجاري، وأيضًا عملة تسوية المديونيات، وبالتالي هناك ارتفاع في الطلب عليه .كما يستمدُّ الدولار قوته أيضًا من الطلب على أذون وسندات الخزانة الأمريكية والتي يُقبل عليها العديد من الدول والمستثمرين والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد.[27]

كما أن الدولار يمثل عملة احتياط عالمي Anchor Currency، حيث إن احتياطيات غالبية الدول من النقد الأجنبي في صورة دولار .على الجانب الآخر هناك توقعات بانخفاض هيمنة الدولار، ويأتي هذا التوقع في إطار التغييرات التي طرأت على ديناميكيات التجارة العالمية والتي تتَّجه نحو تنويع العملات الاحتياطية، مع زيادة حجم التجارة الثنائية بين عددٍ متزايدٍ من البلدان النامية، مما يسْمح بتحقيق عوائد قياسية في استخدام العملات المحلية لتحلَّ محلَّ الدولار الأمريكي، وقد بلغت الديون الأمريكية المملوكة للأجانب في عام 2015حوالي 34%وبلغت في عام 2021حوالي 21%، مما يؤكِّد على تراجُع نسبي للدولار في التعاملات الدولية، وقد تناول هذا التراجع بنك جي بي مورجان الأمريكي في تقرير يونيو 2023، واستشهد على ذلك بأن العملة الأمريكية باتت تمثِّل 58%فقط من احتياطات النقد الأجنبي العالمية، وهو انخفاض قياسي عن مستويات سابقة.[28]

بنك التنمية الجديد بنك بريكس ومدى اعتباره بديلًا حيويًّا لمؤسسات بريتون وودز

بنك التنمية الجديد -وفقًا لبعض المراقبين -على أنه تحدٍّ مباشر لمؤسسات بريتون وودز[14]، حيث طالبت دول البريكس في بداية نشأة التكتُّل -قبل تأسيس آلياتها الموازية -بإصلاحات في المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية (WTO)وصندوق النقد الدولي (IMF)والبنك الدولي (WB)، لجعلها أكثر تمثيلًا لجميع الأعضاء، وطالبت بممارسات أكثر شفافية وغير تمييزية فيما يتعلَّق بالعمليات وتطبيق البرامج واختيار رؤساء هذه المؤسَّسات، والتي لم يتم الاستجابة لها بالطبع من قبل القوى المهيمنة داخل تلك المنظمات؛ الأمر الذي دفع ذلك التكتُّل إلى التفكير في تقديم آليات موازية تتشابه -وتتشابك أحيانًا -مع ما تطْرحه المؤسسات الغربية.[15]

ويرى بعض المحلِّلين أن بنك البريكس سيتفادى الأخطاء التي وقع فيها البنك الدولي تجاه الدول النامية، وربما قد يشجِّع صعودُ البنك الجديد على إعادة البنك الدولي النظر في سياسته في مجال التنمية[16]، حيث إنه من المتوقع وجود منافسة بين البنكين؛ فيمتلك البنك الجديد القدرة على منح رؤوس الأموال بشروط أقل ممَّا تقدِّمه مؤسسات التمويل الدولية.[17]

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، أنه تمَّ إنشاء بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة البريكس بالأساس لتمويل مشروعات البنى التحتية ذات الطبيعة التنموية للدول الأعضاء -وهي نفس المهمة التي يقوم بها البنك الدولي في الدول النامية -فدائمًا ما تتمُّ المقارنة بين بنك التنمية الجديد والبنك الدولي نتيجةً لتشابه المهام التي يقوم بها البنكان .كما يقوم بنك التنمية الجديد بتشجيع بعض آليات تقليل هيمنة الدولار؛ كالاعتماد على العملات المحلية في التجارة البينية للدول الأعضاء، مما يشكل تحديًا غير مباشر لصندوق النقد الدولي المعني بإقراض الدول لحلِّ مشكلة ميزان المدفوعات واستقرار سعر صرف العملات داخل الدول النامية، وأيضًا قد ينافس بنك البريكس صندوق النقد الدولي من خلال آلية اتفاقية الاحتياطي الطارئ Contingent Reserve Arrangementوالذي تمَّ بموجبها إنشاء صندوق بقيمة 100مليار دولار لتوفير سيولة للدول الأعضاء على المدى القصير